الحسن بوقنطـار

اليسار الفرنسي والشرق الأوسط (*)

«... أريد ان اقول لكم ان السياسة العربية لفرنسا لا يمكن ان تكون ولم تكن، ولن تكون ابدا ضد ــ اسرائيلية. كما ان السياسة الاسرائيلية لفرنسا لم تكن، ولن تكون، وليست الآن سياسة ضد ــ عربية...»
الرئيس ميتران في ندوته الصحفية بتاريخ 1982/8/16

مدخل

«... انني أُنوِّه، باسم الفلسطينيين بالموقف الودي والشجاع للرئيس والشعب الفرنسي. فطيلة حصار لبنان كانت لي اتصالات مباشرة يوميا سواء مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران او السيد كلود شيسون...»[1]. هل يعكس هذا التصريح الذي ادلى به الزعيم ياسر عرفات في العاصمة اليونانية، بعد رحيل المقاتلين الفلسطينيين من لبنان واثر الحصار الاسرائيلي لبيروت، تقييما ايجابيا وشاملا للسياسة الفرنسية ازاء الشرق الأوسط ؟ لاشك، انه منذ وصول اليسار الى السلطة بفضل مرشحه فرانسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية (26 ابريل ــ 10 ماي 1981) لم تكف التساؤلات والتخمينات حول طبيعة السياسة التي سينهجها ازاء الشرق الاوسط والعالم العربي بصفة عامة. ومرد ذلك، حالة التخوف والتردد التي سيطرت على جل الدول العربية بعد هزيمة حكومة اليمين التي عملت على نسج روابط وثيقة مع الانظمة العربية «المعتدلة» نظرا لتوافق المصالح من جهة، ومواقفها المتميزة ازاء الصراع العربي الاسرائيلي، والتي استحقت بها الاكبار والاعجاب والصداقة مع العرب، من جهة اخرى[2]. وكذلك التخوف من تحول نوعي في السياسة الفرنسية لصالح اسرائيل، خاصة وان الحزب الاشتراكي الذي حصل على الاغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية، عرف بمواقفه المساندة لاسرائيل، وعلى الاخص الاتجاه الذي كان يتزعمه الرئيس الحالي فرانسوا ميتران[3].

وفي الواقع، فان كل رصد للسياسة الفرنسية الحالية لابد وأن يكشف عن الثوابت والمتغيرات التي تحدد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة، وتوجهات صانعي القرار السياسي وسلوكهم في هذا المجال. وفي بؤرة هذا الزخم يمكن استجلاء ما يأتي :

اولا : البعد العالمي في السياسة الفرنسية وارتكازه على مفهوم «الاستقلال الوطني» وهو ترجمة لرغبة فرنسا الملحاحة، الى حد يبلغ درجة الوسواس، للاضطلاع بدور جوهري

وحيوي في العلاقات الدولية. فرغم التقهقر الذي شهدته بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت مصرة على ضمان حضورها بشكل فعال في تسيير شؤون العالم، والمساهمة في حل القضايا الدولية، وبالضبط تلك التي تجري في مناطق تشعر نحوها بالحنين، بالنظر الى عمق الوشائج التاريخية والمنافع التي يمكن تحقيقها بسياسة الانفتاح والحضور.

ثانيا : وبارتباط مع ما سبق، يشكل الشرق الاوسط بالنسبة لفرنسا مركز جذب، لاسيما في وضعية الازمة الاقتصادية الخانقة التي تتخبط فيها كباقي الدول الرأسمالية. وتتمظهر اهمية الشرق الاوسط سواء من الناحية الاقتصادية، حيث تعتبر الدول العربية اهم ممون بترولي لفرنسا (70% من احتياجاتها النفطية تستوردها من هناك)، في نفس الوقت تمثل الاسواق العربية مجالا خصبا للتنافس الرأسمالي، وسوقا واسعا لاستيعاب المواد الاستهلاكية والتجهيزية التي تنتجها الاقتصاديات المتقدمة بعد ارتفاع المداخيل البترومالية، فضلا عن ذلك، فهي وسيلة لانعاش الدول الرأسمالية، وذلك من خلال اعادة تدوير Recyclage هذه الفوائض والاستفادة منها سواء في شكل توظيفات او ودائع او استثمارات[4]؛ او من الناحية الجيو ــ استراتيجية، باعتبار ان الشرق الاوسط هو الممر الذي يربط بين اوربا الغربية والقارة الاسيوية. اذ ان امن البحر الابيض المتوسط يندرج ضمن انشغالات فرنسا. بالاضافة الى ذلك يبقى الشرق الاوسط منطقة ذات توازنات متقلبة وبنيات اجتماعية اقتصادية Socio-Economiques وسياسية ملغومة، وبشكل بصراعاته (العربي ــ الاسرائيلي، العراقي ــ الايراني حاليا) «منطقة رمادية» اي تتعدى طابعها الاقليمي لتتموقع في اطار الصراعات الاقليمية ــ العالمية[5]. وبالتالي لا يسوغ لفرنسا ان تبقى على هامشها، علما ان تصعيد وانفجار اي نزاع هناك، من شأنه ان يؤثر على امنها، كما لاحظت ذلك احدى الدراسات التي نشرها مجموعة من الباحثين المتعددي التخصصات في مجلة «السياسة الخارجية» Politique Etrangère الصادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية[6].

ثالثا : الارتباطات العميقة والمتعددة بين الحزب الاشتراكي واسرائيل، والتي ترسخت بفضل عوامل كثيرة سنأتي على ذكرها لاحقا. وفي ذات الوقت تشبث الحاكم حاليا بمبدإ تقرير الشعوب لمصيرها، واعترافه بحق الشعب الفلسطيني في انشاء وطن له. ومن ثم يثور التساؤل حول كيفية التوفيق بين هذين العنصرين. ومدى ايقاعه على السياسة الفرنسية

ان هذه العوامل تُكَوِّنُ المجال الذي تتحرك فيه الديبلوماسية الفرنسية الحالية. لقد مارس الحزب الاشتراكي، وهو في المعارضة، نقدا مستمرا لسياسة حكامه ازاء المنطقة، اخذا عليها التضحية بالمبادئ الكبرى لصالح نزعات ماركانتيلية، بشكل جعل الحزب الاشتراكي يبرز وكأنه مختلف تماما عنها. فما هو الاسلوب الذي نهجته القيادة الحالية في تعاملها مع تفاعلات هذه المنطقة منذ اكثر من سنة ونصف على ارتقائها السلطة* ؟ وهل استطاعت التوفيق بين المرغمات المتباينة والافرازات المعقدة للشرق الاوسط ؟ لادراك الموضوع في جميع

ابعاده، سنستعرض في البداية الخطوط العريضة للسياسة السابقة، ثم بعد ذلك موقف الاشتراكيين الفرنسيين لننتهي في الجزء الاخير الى تحليل السياسة الفرنسية الراهنة.

I ــ السياسة الفرنسية السابقة ازاء الشرق الاوسط

من العسير فصل السياسة التي اتبعتها القيادة السابقة عن «المنظور الديغولي»، لمكانة فرنسا ودورها في العالم. فقد رسم الجنرال ديغول الاطار العام للسياسة الخارجية الفرنسية، وعمل الرؤساء الذين خلفوه على ضمان استمراريتها، وابتدعوا مناهجاً للبحث عن الفاعلية، ولو تطلب ذلك اتباع اساليب مغايرة في بعض الاحيان بسبب المستجدات التي عرفتها المنطقة نفسها.

أ ــ الجنرال ديغول واضع اسس السياسة الشرق أوسطية لفرنسا.

ان استعراض السياسة الديغولية ازاء المنطقة لا يمكن استيعابه بمعزل عن التصور الديغولي العام للعلاقات الدولية ومركز فرنسا في ظلها، ويتجلى ذلك في المفهوم الذي يعطيه «للاستقلال الوطني» وما يترتب عن ذلك من اعادة صياغة للعلاقات مع القوتين العظميين، وسياسة «التعاون» مع العالم الثالث[7].

ومما لا ريب فيه، فان هذا التصور الديغولي لواقع فرنسا جاء كرد فعل على السياسة المحيطية والاستعمارية التي دعمتها الامبريالية الفرنسية غداة الحرب العالمية الثانية، وكان من نتائجها اغراق فرنسا في التبعية والجمود والعزلة والعجز السياسي[8]، والتورط في كثير من المغامرات التي عجلت بانهيار مؤسسات الجمهورية الرابعة[9]. علاوة على ذلك، فان النهج الديغولي هو استجابة لتحولات هامة تبلورت في اعادة هيكلة الرأسمالية الفرنسية، وتحفيزها على التنافس، وذلك من خلال تسخير جهاز الدولة بواسطة ديبلوماسية نشيطة لمساعدتها على اكتساب منافذ جديدة، والصمود في وجه شركات الدول الامبريالية الاخرى، تطبيقا لما سماه البعض بالرأسمالية الاحتكارية للدولة[10]. ففرنسا لن تبقى خارج الصراع الدولي، بل ستعمل اكثر من اي وقت مضى على فرض وجودها وستسعى الى القيام بأدوار طلائعية في مركز صنع القرار على المستوى العالمي

وفعلا، فبعد ان يئس «ديغول» من امكانية خلق قيادة ثلاثية انجليزية ــ امريكية ــ فرنسية لتسيير الحلف الأطلسي[11]، ركز اهتمامه على اقرار القاعدة الاساسية لسياسة مستقلة، تمحورت حول بناء قوة درية وطنية ضاربة[12]، وتبني استراتيجية دفاعية «في جميع الاتجاهات Tous Azimuts »[13]، واعتماد مواقف معاكسة لسلوك الولايات المتحدة الامريكية، تراوحت بين ادانة تدخلات هذه القوة في بعض الدول (الدومنيك، الفيتنام) والانسحاب من الاجهزة العسكرية للحلف الاطلسي في مارس 1966[14]. وفي نفس الوقت التقرب من دول المعسكر

الشرقي، وخاصة الاتحاد السوفياتي، واعادة تكييف العلاقات مع دول العالم الثالث، وعلى رأسها تلك التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، بشكل يديم علاقات الهيمنة، بعد ان تم صياغتها في اشكال مؤسساتية جديدة[15].

على ضوء هذه المعطيات، برز الموقف الفرنسي ازاء الشرق الاوسط كنتيجة للتجديد الشامل الذي لحق السياسة الخارجية برمتها، واخذ حجمه مع سياسة الحياد التي سنها «الجنرال ديغول» ازاء حرب يونيو 1967. ان نقطة انطلاق هاته السياسة تزامنت مع تصفية الارث الاستعماري الفرنسي في الجزائر، اثر توقيع تطبيع اتفاقيات ايفان في سنة 1962، وبدأت تتبلور مع مسلسل تطبيع العلاقات مع اغلب الدول العربية، مما قاد بداهة الى التخفيف من حدة العلاقات الامتيازية بين فرنسا واسرائيل، التي كانت توصف بالحليف والصديق[16]. ففرنسا لم تكن تنظر بارتياح الى التمازج الاسرائيلي الامريكي، وظلت دائما تحذر الدولة الصهيونية من مغبة الاعتماد على قوة واحدة في علاقاتها. بل على العكس من ذلك، دأبت على نصحها بنهج سياسة قائمة على التشاور مع جميع الدول الكبرى، والاحجام عن الدخول في حرب مع العرب، لأن ذلك من شأنه ان يغير موازين القوى، ويسمح للاتحاد السوفياتي بالتمركز في المنطقة، كما يدفع الانظمة العربية المتطرفة الى استعمال النفط كسلاح، ويحول مشكل الفلسطينيين من قضية لاجئين الى مشكل وطني يجعل عملية السلام اكثر تعقيدا[17].

وفي هذا الصدد، ومع بروز الارهاصات الاولى لتدهور الوضع في الشرق الأوسط[18]، طلبت فرنسا من الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن اجراء محادثات رباعية للحيلولة دون انفجار الصراع، وتحقيق اتفاق تلتزم به الاطراف المتصارعة، وفي نفس الوقت اعلنت حيادها في النزاع، واكدت على لسان وزيرها في الانباء ومندوبها الدائم لدى الامم المتحدة، انها لن تؤيد الدولة التي تبادر الى اللجوء الى القوة والاعتداء على جيرانها[19].

وتأسيسا على ما سبق، قررت الحكومة الفرنسية، بمجرد بداية الحرب في 5 يونيو 1967 وقف شحن الاسلحة والمعدات العسكرية الى جميع الدول المعنية بالصراع، وجددت رفضها الاعتراف باية مكاسب اقليمية عن طريق العدوان[20]. كما صوتت لصالح قرار مجلس الامن 242، القاضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة. وأخيرا اعتبر «الجنرال ديغول» في ندوته الصحفية بتاريخ 27]11[1967 أن العدوان الاسرائيلي لم يكن ممكنا لولا استمرار التدخل الامريكي في الفيتنام[21]. لقد اثار هذا الموقف استنكار اسرائيل، التي نددت بالخصوص بالحظر على الاسلحة الذي سنته فرنسا، واعتبرت ذلك موجها ضدها فقط، طالما انها اهم زبون لفرنسا في ميدان التسلح. كذلك فان جزءا هاما من الرأي العام الفرنسي لم يستوعب حقيقة موقف بلاده، بسبب التأثير الناتج عن الحملة الواسعة التي شنتها تنظيمات مختلفة ووسائل الاعلام الموالية لاسرائيل[22]، متناسيا ان هذا الموقف الديغولي كان

يعكس توجهات فرنسا التي اشرنا اليها سالفا، والتي على ضوئها، توصلت الى ان اسرائيل بتفجيرها الصراع، قد خرقت توازن القوى الذي كان سائدا، وبالتالي منحت الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) فرصة التمركز والانتشار في المنطقة. فالاستراتيجية الفرنسية قامت اساسا على ان كل نزاع مسلح في ظل التفوق الاميركي والسوفياتي، من شأنه ان يقوي نفوذهما، ويهمش باقي القوى التي تطمح الى المشاركة في تسيير شؤون العالم. وقد ازداد تخوفها بعد ان تضاعف نشاط اسطول القوتين في البحر الابيض المتوسط، والذي يصر الخطاب الفرنسي على ضرورة تحييده وابقائه «بحيرة سلام» اي بشكل ادق مركز نفوذ خاص بها[23].

وتتميما لموقفها السابق، وحتى تؤكد حضورها في الساحة الدولية، سعت فرنسا الى البحث عن تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط في اطار المشاورات بين الدول الاربعة الدائمة العضوية في مجلس الامن (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي انجلترا، فرنسا) بيد ان هذا الاسلوب لم يحقق النتائج المتوخاة منه بسبب تعنت اسرائيل ورفضها الانصياع لقرار مجلس الامن 242، محتمية بالمساندة اللامشروطة للولايات المتحدة التي ظلت تنفر من المساهمة في اي اطار يقلص من قبضتها على المعسكر الغربي، ويَحُولُ دون رغبتها في الاستئثار بحل المشكلة حتى تركز نفوذها في المنطقة[24].

لقد حافظ الرئيس «جورج بومبيدو» على السمات الاساسية لهذه السياسة، وان كان الخطاب «البومبيدُوي» قد أرجع السياسة الخارجية الفرنسية الى حدودها المتواضعة. فالاحداث التي شهدتها فرنسا في نهاية الحقبة الديغولية (ماي 1968)، ورفض شرائح مختلفة للاصلاحات التي اقترحها «ديغول» وأدت الى استقالته (ابريل 1969)، أقنعتْ بومبيدو بضرورة نهج سياسة تناسب القدرات الحقيقية للرأسمالية الفرنسية، وتسمح لها بانعاش وتطوير صادراتها لمواجهة المنافسة التجارية[25]، واضعا هذه السياسة في اطار متوسطي واضح. وهكذا، وبعد تردد في الحملة الانتخابية، سرعان ما حسم بوضوح الموقف الفرنسي مُؤكداً : «انه لا يمكن اعادة النظر في السياسة الفرنسية ازاء ازمة الشرق الاوسط، الا ضمن نطاق العودة الى نظام الحظر الانتقائي او الجزئي الذي كان قائما. وهذا القرار يتوقف طبعا على تطور الوضع في المنطقة، وعلى موقف الاطراف المعنية هناك...[26]. وفعلا جاءت عملية الاختطاف الاسرائيلية لخمس غواصات من ميناء شيربورغ الفرنسي، لتبرز مدى تغلغل النفوذ الصهيوني حتى في الأوساط الرسمية العليا[27]، ولتدفع الرئيس «بومبيدو» الى ترسيخ سياسته السابقة، والتي تمثلت بالاساس في صفقة طائرات الميراج التي ابرمت مع ليبيا، معللة ذلك بان هذه الاخيرة ليست متورطة في الحرب الدائرة في الشرق الاوسط. ومن جهة اخرى، فان مثل هذه

الصفقات تنبع من ضرورات سياسية ترتبط بمسؤولياتها كدولة كبرى، وتدخل في نطاق اهداف سلوكها في غرب البحر الابيض المتوسط، وذلك ما اكده رئيس وزراء فرنسا انذاك «شابان دلماس» في معرض رده على منتقدي هذه الصفقة حيث قال : «... ان طائرات الميراج لن تستعمل لتصعيد النزاع، لان الحكومة الليبية قد طلبتها بهدف دعم دفاع وامن ليبيا. وانني اود ان اذكر هنا ان ليبيا دولة مساحتها تبلغ مرة ونصف مساحة فرنسا، ولا يتجاوز تعداد سكانها مليوني نسمة، وذلك بالاضافة الى انها تحتوي على ثروة خيالية من البترول الى حد انها لابد ان تصبح قريبا اهم الدول من حيث انتاج النفط. وهو امر لابد ان يثير الاطماع... وان ليبيا في طلبها للاسلحة قد فضلتنا على بريطانيا وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.. ولكي نساعدها في ضمان امنها، لبينا طلبها لانه يتوافق اساسا مع سياسة فرنسا تجاه البحر المتوسط، وهي قائمة على ضرورة اقرار الامن في الجزء الغربي منه اولا...» زد على ذلك أن الموقف الفرنسي سجل مساندة لبعض المقررات التي اصدرها المنتظم الدولي، ودعا فيها الى احترام حقوق الشعب الفلسطيني كخطوة اولى في مسلسل الاعتراف له بحق تقرير مصيره ابتداء من المقرر 2535 بتاريخ 10 دجنبر 1969[29].

وخلاصة القول، فان الحقبة البومبيدُويَّة كرست استمرارية السياسة السابقة ودعمت علاقاتها مع الدول العربية في المنطقة دون ان تساهم بشكل فعال في حل مشاكل المنطقة[30] وقد جاءت حرب اكتوبر لتضيف لفرنسا اتعابا جديدة، وتفرض على سياستها الخارجية توجهات اضافية.

ب ــ فرنسا وحرب اكتوبر : الاستمرارية المفروضة.

لقد طرحت حرب اكتوبر 1973 بعنف مجموعة من القضايا التي ظلت ثانوية، لاسيما مسألة الطاقة، التي انضافت لتعمق في مصاعب الاقتصاديات الرأسمالية التي كانت تئن من ازمة نقدية حادة. وتكشف عن وجود اختلافات داخل المعسكر الرأسمالي. ففي ظل هذا الوضع، اهتمت فرنسا بضمان مصالحها وتدعيم مركزها، وذلك من خلال تأكيد سياستها السابقة. وبتواز مع ذلك، عملت على دفع حلفائها الاوربيين الى الاتفاق على خطة موحدة لموازنة النفوذ الاميركي، وربط العالم العربي بأوروبا. وسنتعرض في عجالة لهذين البعدين.

ــ من اجل ضمان مصالح فرنسا في المنطقة

لقد اعادت حرب اكتوبر الى الاذهان التخوف الفرنسي القائم اساسا على أن كل صراع في العالم وبالضبط في المناطق الحساسة والرمادية من شأنه ان يدعم نفوذ القطبين، ويمنحهما وسائل اضافية لتسيير الكون دون مشاركة الحلفاء، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة

التي تريد ان تتصرف كقوة عالمية بكل ما لهذه القوة من تطلعات واهداف تتصرف الى تأكيد ذلك الوضع وعلى الاخص في مواجهة القوة العظمى الثانية، ونعني الاتحاد السوفياتي[31] وفعلا ترتب عن الأسلوب الذي اعتمدته اميركا في معالجة الأزمة دون استشارة حلفائها الاوربيين توتر في العلاقات بينهما، برز بالخصوص في المواجهة بين وزيري خارجية فرنسا والولايات المتحدة، ميشل جوبير وهنري كسنجر. فالولايات المتحدة استاءت للموقف «المتخاذل» لاوربا، التي لم تتعاطف مع اسرائيل، القاعدة الامامية للحضارة الغربية في مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية[32]. في حين ان بعض دول الحلف الاطلسي شعرت بالمرارة والمهانة بسبب تصرفات اميركا. التي عاملتها كما قال جوبير كلاشخص Non personne.

في سياق هذه المستجدات بادرت فرنسا الى الى تأكيد موقفها السابق ازاء النزاع العربي الاسرائيلي حيث اعلن وزير خارجيتها ان «فرنسا لا يمكن ان تلوم الناسا يريدون استرداد اراضيهم او تتهمهم بالعدوان».

والجدير بالذكر، ان السياسة الفرنسية الشرق ــ اوسطية لم تتغير بوصول جيسكار ديستانغ الى السلطة فسرعان ما ادرك، وهو الذي دأب على انتقاد سلفيه، صعوبة التخلي عن التوجهات السابقة، فبالرغم من تقربه من «الاستراتيجية الاطلسية» فانه رصد تحركاته الخارجية ضمن ما أسماه بالعالمية "Le Mondialisme" اي تمكين بلاده بالقيام بأدوار عالمية، وذلك من خلال القيام بدور الوسيط بين الدول المتقدمة، والدول السائرة في طريق النمو، كما تجلى ذلك في مؤتمر باريز للحوار بين الشمال والجنوب[33].

يشهد على ذلك تعدد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الفرنسيين والعرب، لاسيما منهم المنتجين للنفط، وذلك لتنشيط مجالات التبادل حتى تتمكن فرنسا من تغطية احتياجاتها البترولية، وجلب جزء من الفوائض المتراكمة عند «عرب البترول» ضمن ما سماه احد المفكرين الاقتصاديين الفرنسيين باستراتيجية الاسترجاع "Stratégie de Récupération"[34]. ومن جهة اخرى فقد اعتادت فرنسا على التصويت لصالح مقررات الامم المتحدة، وعلى الاخص المقرر الذي صادقت عليه الجمعية العامة بتاريخ 1974/10/14، والذي مكن منظمة التحرير الفلسطينية من الانضمام الى حظيرة هذه المنظمة كعضو ملاحظ. وفي نفس الاتجاه سمحت فرنسا للفلسطينيين بفتح مكتب اعلامي في باريز (31 اكتوبر 1975)[35]. واعلنت عن تحفظها ازاء اتفاقيات «كامب ديفيد» انطلاقا من كونها لا توفر الشروط اللازمة لحل شامل يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره، والذي اعترف به الرئيس «ديستانغ» صراحة خلال جولته للاردن وبعض دول الخليج في مارس 1980[36].

ـــ البعد الاوربي في هذه السياسة :

على مستوى آخر، عملت فرنسا على استغلال انعكاسات حرب اكتوبر السياسية والاقتصادية على حلفائها الاوربيين، لتدفع بهم نحو تبني موقف موحد ازاء قضايا الشرق الأوسط، يتمحور حول التصور الفرنسي. وفعلا، سجل البيان الذي اصدرته المجموعة الاوربية في 6 نوفمبر 1973 قفزة نوعية في ادراك دول السوق الأوربية المشتركة لحقيقة الصراع في الشرق الاوسط، اذ دعا هذا البيان الى تنفيذ قراري مجلس الامن 242 و 338 ، وحدد المبادئ التي يرتكز عليها كل سلام محتمل، والكامنة في رفض الاستيلاء على الاراضي بالقوة، مما يترتب عنه ضرورة ارجاع اسرائيل للاراضي العربية التي احتلتها في سنة 1967، واكثر من ذلك فقد طالب البيان، بالاخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين لدى اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة[37]. وامام الارتياح الذي خلفه هذا القرار في الاوساط العربية، دعم مؤتمر القمة الذي انعقد في «كوبنهاغن» يومي 14 و 15 دجنبر من نفس السنة هذا الاتجاه، وفيما يتعلق بأزمة الطاقة، وبعد ان سجل التهديد الذي تشكله على الاقتصاديات الاوربية، نص على ضرورة فتح مسلسل للمفاوضات بين الدول التسع والدول المنتجة للبترول على اساس نظام يشمل تعاونا واسعا من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية لهذه الدول مقابل ضمان تزويدها لاوربا بالنفط.

وقد تم التعبير عن هذه السياسة الاوربية في المجال الاقتصادي من خلال الحوار العربي الاوربي وفي المجال السياسي بواسطة عدد من المواقف الموحدة ازاء تطورات الشرق الاوسط. ففيما يتعلق بالجانب الاول، انطلق الحوار العربي الاوربي في يوليوز 1974 بعد سلسلة من الاتصالات بين الطرفين[38]، وبعد تذليل بعض الصعوبات، خاصة منها تلك المتعلقة بتمثيلية الفلسطينيين ضمن الوفد العربي[39].

وقد انعقدت مباحثات على مستوى اللجنة العامة (الأولى ماي 1976 في اللوكسمبورغ، والثانية بتونس فبراير 1977، والثالثة في بروكسيل 1977، اما الرابعة فقد عقدت في دمشق دجنبر 1978). الا انه يبدو ان النتائج التي تم تحقيقها بقيت دون مستوى الآمال المرجوة. ويعزي ذلك لاسباب متعددة يمكن اجمالها كما يلي :

أ ـــ الاختلاف في تحديد طبيعة وغاية هذا الحوار، فالجانب العربي ظل متشبثا بضرورة قيام التعاون الاوربي العربي، على اتفاق سياسي شامل يستوعب في ثناياه مختلف القضايا التي تهم الطرفين. هذا الطرح واجه رفض الدول الأوربية، التي اصرت على فصل الجوانب السياسية عن المسائل الاقتصادية، بمعنى آخر حصر هذا الحوار في بعده الاقتصادي وهو تصور كان يعكس غموض وعجز الجانب الاوربي، عن سلوك نهج مناقض للولايات المتحدة التي جابهت الحوار بالرفض في البدء، ولم تتراجع عن هذا الموقف المتطرف الا بعد ان اعترفت لها الدول الاوربية بحق النظر Droit de Regard في كل القرارات المتخذة

ب ــ وجود تناقضات داخل مكونات طرفي الحوار. فالجانب العربي لم يكن متفقا في عمقه على استراتيجية واضحة. فالدول العربية لا تشكل وحدة متجانسة، وليس لها نفس التصور للاهداف المراد تحقيقها من هذا الحوار. ونفس الشيء ينطبق على الدول الاوربية التي فضلت الاكتفاء بحد ادنى يؤكد على المبادئ دون‌التورط في افعال ملموسة[40] وذلك ما يتجلى بوضوح في الجانب السياسي للدور الاوربي. لقد اقتصرت المجموعة الأوربية على التذكير بمواقفها التي عرفت تطورا، مما لاشك فيه، في اتجاه الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفسطيني، غير انها لم تذهب ابعد من ذلك، ويظهر هذا الامر جليا في موقفها من زيارة السادات لاسرائيل. فبعد ان عبر وزراء خارجية السوق الأوربية المجتمعين في بروكسيل (77/11/22) عن الآمال والآفاق التي فتحتها هذه الزيارة كخطوة على طريق تحقيق السلام شددوا في ذات الوقت على اهمية التوصل الى حل عادل وشامل بالنسبة لجميع شعوب المنطقة بما فيهم الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في وطن له[41]. ونلتمس هذا التوجه في الرؤيا الاوربية لاوفاق كامب ديفيد، وكذا بعض التصريحات المتوالية، ولاسيما منها تصريح المجلس الاوربي في 22 ابريل 1980، والذي ادان فيه سياسة الاستيطان الاسرائيلية، ونص على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واخيرا «اعلان البندقية» الذي دعم هذا الموقف ، وكرس ميل الاوربيين بزعامة فرنسا، نحو الاعتراف تدريجيا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية[42].

واضح اذن ان تأثير فرنسا على حلفائها الاوربيين كان ملموسا. وقد ساعدها على ذلك، تطور بعض مواقف الدول الاخرى الهامة في المجموعة، لاسيما المانيا الغربية وانجلترا، غير ان هذا الموقف الاوربي ظل يتحرك على مستوى التصريحات وعدم المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية، دون ان يرتقي الى اتخاذ قرارات عملية وملموسة[43].

نستخلص مما سلف، ان السياسة الفرنسية السابقة، اذا كانت استطاعتْ ان تدرك ماهية الصراع في الشرق الاوسط، وتستوعب مركزية القضية الفلسطينية في ظله فانها افرزت في نفس الوقت، مدى محدودية فرنسا في التأثير فعليا على مجرى الاحداث. وينبغي ان نستنتج كذلك ان هذه السياسة الرسمية ظلت دائما تظهر وكأنها سياسة صانعي القرار اكثر مما هي سياسة فرنسا، اي منعزلة حتى ضمن المحيط الفرنسي، الذي ما انفكت فئات متعددة منه تنتقدها، ولاسيما الحزب الاشتراكي.

2 ــ الحزب الاشتراكي والقضايا العربية :

تختزن الذاكرة العربية حصيلة سلبية لمواقف الاشتراكيين الفرنسيين ازاء القضايا العربية، وعلى الاخص في عهد ما كان يسمى بالفرع الفرنسي للاممية العمالية SFIO ، الذي اتسم بتعاطفه الوجداني، ومساندته اللامشروطة لاسرائيل والحركة الصهيونية وان كان هذا لم يمنع

الاشتراكيين المنضوين حاليا تحت الحزب الاشتراكي من تليين مواقفهم واعادة مواءمة رؤيتهم في خضم التحولات التي عرفها الحزب نفسه والتطورات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط والمحيط الدولي بصفة شمولية.

أ ــ الفرع الفرنسي للاممية العمالية : مساندة مطلقة لاسرائيل.

ان السمة البارزة التي طبعت هذا الحزب، منذ انشقاقه عن الحزب الشيوعي في مؤتمر تور Tours 1920، فيما يخص تعامله مع الشرق الاوسط والعرب، هي تأييده الكامل لاسرائيل، ومناوأة حركة التحرر العربية، وهذا السلوك يمكن تفسيره بثلاثة عوامل اساسية وهي :

1 ــ غلبة الاتجاه اليميني على تسيير مقاليد الحزب، فمنذ تأسيسه، اتسعت قاعدته نحو اليمين لتستوعب قطاعات من البورجوازية الصغرى والوسطى(44). وقد ساعد على ذلك اعتناقه لاشتراكية مرنة ذات وجه انساني، تركت الباب مفتوحا امام امكانيات التحالف مع بعض شرائح الرأسمالية الفرنسية. وقد قاده ذلك، الى مساندة الايديولوجية الاستعمارية والدفاع عنها، وهي القائمة اساسا على المحافظة على الامبراطورية الفرنسية وامجادها.

2 ــ الارتباطات العميقة بين الاشتراكيين والحركة الصهيونية الى حد التمازج وتوحد الاهداف : والتي تستقي جذورها من التعاطف الذي ابدته الاوساط الاشتراكية في قضية دريفوس(45). وكذلك في عقدة الذنب التي علقت لاحقا بالرأي العام الغربي بصفة عامة نتيجة الاضطهاد الذي تعرض له اليهود من جراء النازية، والتي شعر بها الاشتراكيون اكثر نظرا للمظهر الذي اصطبغت به اسرائيل ككيان ذي توجهات «ديمقراطية واشتراكية». وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى الدور البارز الذي لعبه زعيم الحزب «ليون بلوم» L. BLUM في تعريف ومساعدة الحركة الصهيونية. فلم يخف بتاتا التأثير الذي مارسه عليه زعيم هذه الحركة اول دولة لاسرائيل حاييم وايزمان(46)، الى حد انه اعتبر نفسه دائما مجندا لخدمة هدف واحد وهو انتصار الحركة الصهيونية وقيام دولة اسرائيل بغض النظر عن المصاعب التي كانت تواجهها انذاك. وينبغي كذلك ملاحظة هذا التلاحم بين الطرفين من خلال الدور الذي لعبه «مارك جاربلوم» M.JARBLUM، الذي كان يمثل الاحزاب العمالية الاسرائيلية ، ويناضل في نفس الوقت داخل الفرع الفرنسي للاممية العمالية(47).

3 ــ في مقابل النشاط الذي امتازت به الحركة الصهيونية، فان الواقع العربي السائد انذاك بكل سلبياته (الاستعمار، التخلف، الاستبداد) حال دون كل تفهم او تعاطف مع الجانب العربي، الذي لم يكن يتوفر على اي وعي بقضية فلسطين وطبيعة العدو الصهيوني. في ظل الخصائص، ساهم الاشتراكيون الفرنسيون في خلق دولة اسرائيل، ولم يجدوا اي حرج في نشر ادعاءاتها ومزاعمها، وكذلك الضغط على حكومة بلادهم لتقبل قرار التقسيم الذي

اصدرته الامم المتحدة في سنة 1947، بعد ان لمسوا التردد الذي كان يهيمن في اوساط وزارة الخارجية الفرنسية، التي كانت لها مطامع اخرى(48).

من ناحية اخرى، برز الواقع القذر للاشتراكيين الفرنسيين جليا في قضية السويس، وحرب الجزائر. ففيما يتعلق بالمسألة الاولى رفضت الحكومة الاشتراكية التي كان يقودها «غي مولي GUY MOLLET» قرار تأميم السويس، ولم تتوان في التدخل عسكريا بجانب بريطانيا واسرائيل لمواجهة ما اسمته بالديكتاتورية الناصرية والدفاع عن الديمقراطية والقيم الغربية. وفي هذا الصدد نسجل ان كثيرا من الشخصيات المتواجدة في الحكومة ساهمت في شرح وتبرير هذا السلوك، ـ فعل «ميتران» الذي تولى الدفاع عن سياسة حكومته امام ملجس الشيوخ(49). وغني عن بيان، ان الهزيمة التي منيت بها القوات الغازية كانت تشكل ايذانا بانتهاء الحضور الفرنسي والبريطاني في المنطقة، وفتح الباب أمام الصراع الامريكي الروسي، وخاصة بعد صدور «مبدا ايزنهاور» الذي رفض سياسة الكرسي الشاغر وعمل على تعويض الغياب الفرنسي البريطاني بحضور مكثف(50). اما فيما يخص المشكلة الجزائرية ، فلم يتغير موقف الحكومة الاشتراكية، حيث استبعدت كل تفاوض مع السكان الاصليين، وسعت الى تكثيف الوجود العسكري هناك(51).

لقد استمر موقف الاشتراكيين مع الاعتداء الاسرائيلي في يونيو 1967. فالى جانب ادانته الموقف الرسمي للحكومة، والذي اعتبره تجنيا على دولة «شجاعة» و «ديمقراطية» فانه لم يدخر اي جهد في التعبير عن تضامنه مع دولة اسرائيل. وقد التقت في هذا المجال جميع الأحزاب والشخصيات الاشتراكية الفرنسية امثال غي مولي وغاستون ديفير وفرانسوا ميتران ومنديس فرانس(52).

الا انه يمكن القول ان الاشتراكيين الفرنسيين بدأوا مع بداية السبعينات يعيدون النظر في مواقفهم ولو ببطء، وذلك في خضم التجديد الذي طرأ على الحزب، وكذلك على ضوء المتغيرات التي افرزتها منطقة الشرق الاوسط.

ب ـــ الحزب الاشتراكي الحالي والشرق الأوسط : تطور ملموس.

أخذ منظور الحزب الاشتراكي لقضايا الشرق الاوسط، ولا سيما الصراع العربي الاسرائيلي يتحول تدريجيا، من جهة اولى مع التغيرات العميقة التي خضع لها التنظيم الاشتراكي، والتي تمثلت في اقصاء القيادة التاريخية التي تورطت في كثير من المغامرات، وعجزت عن بناء حزب اشتراكي متماسك (لقد فاز مرشحها ديفير ب 5% فقط في الانتخابات الرئاسية لسنة 1969) وانتخاب فرانسوا ميتران كأمين اول لهذا الحزب الذي اصبح يسمى بالحزب الاشتراكي الفرنسي(53). وقد جهد هذا الحزب منذ مؤتمر ابيناي EPINAY على التميز عن سلفه، وذلك من خلال تبني استراتيجية قائمة على القطيعة مع النظام

الاقتصادي والاجتماعي الذي تجسده الرأسمالية، واستبداله بنهج اشتراكي ديمقراطي والتحالف في نفس الوقت مع الحزب الشيوعي الذي كان يشكل اهم مكونات اليسار الفرنسي(54). ومن جهة ثانية تصاعد النضال الفلسطيني الذي انطلق عام 1965 وتنامى بسرعة هائلة بعد حرب 1967 ومعركة الكرامة 1968 والتأييد العالمي الذي بدأ يحظى به واخيرا استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، ورفض هذه الدولة الانصياع للمقررات الدولية.

لقد تمثل هذا التحول البطيء في برنامج الحزب الذي نشر في كتيب في سنة 1971 وجاء فيه ما يلي : ان الحزب الاشتراكي يؤكد ان اي سلام دائم في المنطقة ينبغي ان يعتمد على المبادئ التالية(55).

ـــ الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والعيش بأمان وبحق كافة الامم الاخرى في الشرق الاوسط (كدول ذات سيادة) بما في ذلك الامة العربية الفلسطينية التي تختار ممثليها بحرية.

ـــ ضمان حق الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران لاسرائيل ولكل الامم.

ـــ الاتفاق بين الدول الكبرى لوقف سباق التسلح في المنطقة.

ـــ وضع حدود دائمة بمباحثات بين الاطراف المعنية، واخلاء الاراضي المحتلة.

ـــ اقامة شبكة اعانة عالمية لشعوب الشرق الاوسط لمساعدتهم على تطوير اقتصادهم والتعايش السلمي بانتظار تعاون مفيد بين كل دول المنطقة.

ـــ اجراء محادثات بين كافة دول المنطقة لاسكان اللاجئين العرب بمساعدة المجتمع الدولي.

ومع توقيع برنامج الحكم المشترك مع الحزبين الشيوعي والراديكالي اليساري، اضطر الحزب الاشتراكي الا تقديم تنازل ادنى تمثل في المقطع المخصص في البرنامج المشترك للحكم الذي وقعته الاحزاب الثلاثة بتاريخ 12 يوليوز 1972 (56) : «تبذل الحكومة جهدها من اجل المساهمة في اعادة السلام الى الشرق الادنى، في اطار احترام حقوق دول المنطقة بالبقاء وبالسيادة وبصفة خاصة دولة اسرائيل، وكذلك باحترام الحقوق القومية للشعب العربي في فلسطين، وتبني الحكومة عملها في هذا الاتجاه على قرار مجلس الامن الدولي بتاريخ 22 نوفمبر 1967».

غير ان حرب اكتوبر التي تميزت في بداية الامر، بانتصار للجيوش العربية اعادت الى اذهان بعض قادة الحزب الاشتراكي الشعور بزوال اسرائيل وردود الفعل الأولى، التي تضع

اسرائيل وبقاءها فوق كل اعتبار، كشفت عن التركيب المتعدد للحزب، وهكذا ففي الوقت الذي اصدرت فيدرالية باريز، التي يسيطر عليها الجناح اليساري «سيريس CERES» بلاغا ينتقد اسرائيل ويطالبها بإعادة الاراضي العربية التي احتلها وانشاء دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة(57)، نشر المكتب التنفيذي للحزب بلاغا شجب فيه بيان فيدرالية باريز، وكذلك تصريح ميشل جوبير وزير الخارجية آنذاك، والمشار اليه آنفا، وعبر عن موقفه كما يلي(58) «... يعبر الحزب الاشتراكي عن امله بأن يسمح وقف الاعمال العدوانية بالعودة الى البحث عن حل جذري للمشاكل المطروحة، وذلك طبقاً للمبادئ التي وردت في برنامج الحزب الاشتراكي وهي : الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء والسلامة، وكذلك بالنسبة لسائر دول المنطقة بما فيها الامة العربية في فلسطين، ورسم حدود نهائية عن طريق المفاوضات فيما بين الفرقاء المعنيين والانسحاب من الاراضي المحتلة...»

وفي الواقع، انصب موقف الحزب الاشتراكي على التأكيد على طابع المفاوضات بين الاطراف المتحاربة، وبتفهم متزايد للواقع الفلسطيني، يدل على ذلك موقفه من زيارة السادات لاسرائيل حيث وصف متران الرئيس المصري بالكرم والعبقرية(59). وكذلك التقييم الايجابي لاتفاقيات «كامب ديفيد» حيث سجل ما يلي : « يعتبر الحزب الاشتراكي ان النتائج التي انتهى اليها مؤتمر كامب ديفيد، يمكن ان تساهم في خلق الظروف والشروط الملائمة من أجل احلال السلام في الشرق الاوسط. فالاتفاق الذي توصلت اليه مصر واسرائيل هو نتيجة تنازلات متبادلة ومهمة. والنتائج التي تحققت تبرهن على ان المفاوضات المباشرة بين الذين يتجابهون على ارض المعركة هي خير وسيلة وأكثرها ضمانا للسير نحو السلام... ونقول ان تضمين النص المشترك لكامب ديفيد عبارة الشعب الفلسطيني هو امر ايجابي. فالحزب الاشتراكي يعتقد انه لن يقوم سلام دائم في الشرق الادنى الا اذا سمح هذا السلام بتحقيق التطلعات القومية والاماني لكل الشعوب، وبنوع خاص تطلعات الشعب الفلسطيني، عن طريق التفاوض مع ممثليه المؤهلين...»(60).

وبصفة عامة، ومن استقرائنا لأدبيات الحزب، التي يعكسها برنامجه الانتخابي، وكذا مختلف الندوات والتصريحات التي ادلى بها مسؤولو الحزب، وعلى رأسهم مرشح اليسار فرانسوا ميتران، يمكن تحديد تعامل الاشتراكيين مع قضايا الشرق الاوسط كما يأتي :

1 ــ فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، وموقفه من القضية الفلسطينية، «فإن الحزب الاشتراكي يؤكد ان فرنسا ستظل متمسكة الى اقصى درجة ببقاء اسرائيل وسلامتها ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وذلك طبقا لقرار الامم المتحدة 242، ولكن فرنسا ستؤكد في نفس الوقت ان الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين هو عنصر اساسي من عناصر السلام في الشرق الاوسط وبالتالي من عناصر سلامة وامن اسرائيل بنظرنا. ولا حاجة الى القول

ان الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب من الشعوب يتضمن بشكل طبيعي حقه في اقامه كيانه الوطني»(61).

2 ــ فيما يخص سبل تحقيق السلام والامن في المنطقة، يحبذ الحزب الاشتراكي اسلوب التفاوض المباشر بين الاطراف المعنية بالدرجة الاولى بالنزاع، دون ان يحدد شروطا مسبقة «فليأتوا جميعا وليجلسوا الى طاولة حضراء واحدة دون هوية معينة الا حبهم وطنهم..»(62).

3 ــ التأكيد على ضرورة احترام وصيانة سيادة لبنان والعمل على فرض ذلك، ودعوة الامم المتحدة والضمير الانساني الى العمل من اجل احقاق العدل في لبنان، هذا الوطن الممزق الذي تخلوا عنه للموت، لانه لصغره لا يزعج سير الزمن المجرد من الاحساس(63).

3 ــ السياسة الحالية : التغير مع الاستمرارية.

عندما وصل الاشتراكيون الى السلطة، شعروا بثقل التركة الموروثة عن الممارسة السابقة، وتشابك وكثافة المصالح بين فرنسا والعالم العربي. لهذا انصب اهتمامهم على اعادة تركيب السياسة الخارجية ازاء المنطقة من خلال اتباع اسلوب يقوم على مبادئ واضحة، تجلت بالخصوص في معالجة ازمة لبنان بعد الغزو الاسرائيلي لهذه الدولة. وسنتعرض تباعا لسياسة فرنسا ازاء اسرائيل ثم العلاقات مع الجانب العربي، واخيرا الموقف الفرنسي ازاء المشكلة اللبنانية وابعادها المختلفة.

أ ــ فرنسا واسرائيل : اعادة تنشيط العلاقات في اطار الوضوح.

من نافلة القول، التذكير بأن الرأي العام الاسرائيلي بكل مكوناته، تلقى بارتياح صعود الاشتراكيين الى السلطة، وفوزهم بالاغلبية المطلقة(64). لاسيما وان التصريحات التي اعتاد فرانسوا ميتران ترديدها خلال الحملة الانتخابية، كانت كلها تشير إلى رغبه الاشتراكيين في اعادة تقويم السياسة الفرنسية بصفة عامة، واعادة توازنها مع هذه الدولة بصفة خاصة. لذا عملت الحكومة الفرنسية، مباشرة بعد تسلمها مقاليد السلطة على الغاء «قرار بار BARRE» الذي كان قد عطل مفعول القانون الفرنسي الصادر في 7 يونيو 1977، والمتعلق بمنع الشركات الفرنسية من الخضوع للمقاطعة العربية للشركات الاجنبية المتعاطفة مع اسرائيل(65). في نفس السياق احجم المسؤولون الفرنسيون الجدد عن تطبيق عقوبات ضد اسرائيل، فبالرغم من ادانتها للغارة الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي، امتنعت فرنسا عن التصويت في مجلس الامن لصالح مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية، ينص على فرض عقوبات ضد اسرائيل. وقد كرست هذا التصرف عند ما اقدمت اسرائيل على ضم الجولان، مبررة ذلك بضرورة التمييز بين اسرائيل وشعبها من جهة، وتكثيف الجهود من اجل الهدف الاساسي الذي يكمن في العمل من أجل اقرار السلم في المنطقة(66).

وعلى ضوء هذا التوجيه، فقد دأبت على تجميد كل مبادرة اوربية ازاء الشرق الاوسط، وشاركت في القوات المتعددة الجنسية التي وضعت في سيناء بعد انسحاب القوات الاسرائيلية في ابريل 1982 طبقا لمعاهدة كمب ديفيد.

وأخيرا، جاءت زيارة ميتران لاسرائيل في بداية مارس 1982 كحلقة اخرى في مسلسل تنشيط العلاقات بين البلدين، وكتعبير عن ارادة الاشتراكيين في التعامل بلغة واحدة مع اسرائيل والعرب، واذا كانت هذه الزيادة قد خلفت ردود فعل حذرة وسلبية في الاوساط العربية، خاصة وانها جاءت بعد اعلان ضم اسرائيل للجولان(67)، فمن الملاحظ، انه بغض النظر عن كونها اعتبرت كحدث تاريخي بالنسبة للدولتين، فانها كانت مناسبة اصر من خلالها رئيس الجمهورية الفرنسية على التذكير بمكونات سياسة بلاده ازاء المنطقة، وبالضبط فيما يرجع للقضية الفلسطينية التي تباعدت مواقف الطرفين بشأنها.

والواقع ان اعادة تنشيط العلاقات الفرنسية الاسرائيلية، لم يحل دون استمرار الروابط العربية الفرنسية في جميع المجالات.

ب ــ فرنسا والعرب او سياسة الموازنة

لقد ادركت القيادة الجديدة ان المتطلبات الايديولوجية والاخلاقية يمكن ان تدخل في صراع مع الواقعية ومصالح الدولة. ففرنسا في تعاملها مع الشرق الاوسط، لا يمكن ان تضحي بمصالحها الحيوية، والمرتبطة بشكل مكثف مع العالم العربي، ان سياسة الحضور، التي تشكل احدى ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية بغض النظر عن السلطة القائمة، لا يمكن ان تستقيم الا بسياسة مرنة تعتمد على التوازن، آخذة بعين الاعتبار طبيعة تركيب التشكيلة الاجتصادية الفرنسية في تفاعلها مع المحيط الخارجي(68). لهذا سعى الحكم الجديد الى طمأنة الجانب العربي وذلك من خلال :

أولا : تعيين عدد من الوزراء الاصدقاء للعرب وللعالم الثالث في الحكومة، ومن بينهم ميشيل جوبير كوزير للتجارة الخارجية، والمعروف عن هذا الاخير انه كان وزيرا للخارجية في عهد بومبيدو، ورفض ادانة مصر وسوريا خلال حرب اكتوبر. وكلود شيسون C. CHEYSSON في منصب وزير العلاقات الخارجية. ومن المتفق عليه ان «شيسون» يعتبر من المؤمنين بقضايا العالم الثالث، وامتاز بتعاطفه مع الاشتراكيين حتى عندما كان مفوضا سياسيا للمجموعة الاقتصادية الاوربية، حيث ساهم بقسط وافر في دفع الحوار العربي الاوربي الى الأمام. الى جانب هاتين الشخصيتين هناك ميشيل روكار M. ROCARD كوزير للدولة في التخطيط واعداد التراب، وبيير شفنمنت P. CHEVENEMENT زعيم تيار «سيرس» المشهور بمواقفه المتقدمة ازاء العرب كوزير للدولة في البحث العلمي. بالاضافة الى هؤلاء، هناك الوزراء المنتمون للحزب الشمعي الذي اتسم بمواقفه المتقدمة ازاء القضية الفلسطينية، والذين تم

تعيينهم **بعد التعديل** الذي ادخل على حكومة موروا P. MAUROY اثر الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تمخضت عن فوز ساحق للحزب الاشتراكي.

ثانيا : ايفاد مبعوثين معروفين بتعاطفهم مع العرب، وبارتباطهم مع النظام السابق الى بعض الدول العربية. ويتعلق الامر بالسيد «جاك ميتران» الرئيس المدير العام للشركة الفرنسية للصناعات الجوية والفضائية «SNIAS» الذي أرسل الى المملكة الغربية السعودية. و «جاك اندريان»، سفير فرنسا في القاهرة الذي أرسل الى بعض دول الخليج. واخيرا كلف احد رجال الابناك المشهورين بتعاطفهم مع المسؤولين ورجال الاعمال العرب، بمهمة اقتصادية(69).

ثالثا : حرص القادة الجدد على تصحيح صورتهم في العالم العربي والتي كانت تبرزهم كحلفاء لاسرائيل. وهكذا اعلن الوزير الاول «بيير موروا» وهو من الاتجاه المحسوب على اسرائيل، «ان الصورة التي تقدم على الاشتراكيين في العالم العربي غير صحيحة». كما اكد ليونيل جوسبان. L.JOSPIN الكاتب الاول الجديد للحزب الاشتراكي في حديث له مع صحيفة السفير «ان العرب يستطيعون الاعتماد على سياسة فرنسا في الشرق الاوسط لصالح سلام عادل، وان مخاوف الدول العربية من مجيء ميتران هي في غير محلها»(70).

رابعا : التأكيد على احترام الحكام الجدد لالتزامات فرنسا السابقة. وفي هذا الاطار ينبغي ان نسجل ان اليسار يصل الى السلطة في ظروف صعبة تمتاز بالازمة الخانقة التي تتخبط فيها الاقتصاديات الرأسمالية منذ سنوات. وبديهي ان التحولات التي تزمع القيادة الجديدة ادخالها على الاقتصاد الفرنسي لا يمكن ان تتم دون الاستفادة من القدرات المالية والاقتصادية التي تتمتع بها الدول العربية، ولا سيما منها دول الخليج البترولية. لهذا شرعت القيادة الجديدة في تعديل مواقفها النقدية السابقة. وحاولت التكيف مع متطلبات الواقع لضمان تثبيت المصالح الفرنسية الضخمة مع العالم العربي، والتي تتمثل في البترول، حيث تؤمن ست دول عربية قرابة 70% من حاجيات فرنسا الاجمالية من هذه المادة، والسعودية هي مموّنها الرئيسي بعد العراق التي تضاءلت صادراته النفطية بسبب الحرب التي يخوضها ضد ايران. الى جانب الودائع العربية، حيث يبلغ حجمها في الاقتصاد الفرنسي حوالي 30 مليار دولار من أصل 130 مليار تشكل الاحتياطي العام للعملات. واخيرا التسويق العسكري حيث تعتبر فرنسا من اهم موردي السلاح الى منطقة الشرق الاوسط. فنصف مبيعاتها عام 1980 البالغة 35 مليار فرنك، استوعبته الدول العربية. كما صدرت الى هذه الدول سلاحا بقيمة 25 مليار فرنك من مجمل صادراتها من السلاح البالغة 32 مليار في عام 1981. وباعت الدول العربية في الشهرين الاولين من العام الماضي (1982) سلاحا بقيمة 21 مليار فرنك من مجموع صادراتها العسكرية التي بلغت في الفترة نفسها 22 مليار(71).

في ضوء هذه المعطيات اهتم القادة الجدد بموازنة سياستهم ازاء «نظام الدول العربية» وذلك من خلال سن سياسة تحافظ على الروابط التقليدية مع الانظمة العربية «المعتدلة» وتحسن في نفس الوقت علاقاتها مع الانظمة «الراديكالية» والتي تدهورت خلال الحقبة الماضية. لقد تبلور التوجه الاول فيما يمكن ان نصطلح على تسميته تجاوزا بمحور «باريز — الرياض — القاهرة» والذي تجسد في المؤشرات التالية :

1 — استقبال الملك خالد، كأول مسؤول عربي يقوم بزيارة لباريز (13 يونيو 1981) وتخصيص «ميتران» اول زيارة في العالم العربي للمملكة العربية السعودية (26 — 28 شتنبر 1981). في نفس المسار رحب الرئيس الفرنسي بمشروع فهد للسلام، حيث صرح خلال زيارته للدولة الوهابية، ان هذا المشروع يشكل نقطة الانطلاق لمفاوضات قد تؤدي الى اقرار السلام في الشرق الاوسط(72). ولاشك ان تدعيم العلاقات بين الدولتين يفرض كواقع يتجسم في كون المملكة العربية السعودية، الى جانب انها الممون البترولي الاساسي لفرنسا، اصبحت استراتيجيا اهم قوة في الخليج بعد تقلص الدور العراقي. زد على ذلك، انها تلعب دورا أساسيا في العالم الاسلامي من خلال «منظمة المؤتمر الاسلامي» التي يوجد مقرها في مكة. كما يمكن ان تباشر من خلال نفوذها المادي والمعنوي تأثيرا على كثير من الدول الافريقية لموازنة النفوذ الليبي(73).

ب — تدعيم الروابط مع القاهرة، التي هي منار عطف الاشتراكيين بعد تفردها بتوقيع معاهدة للسلم مع اسرائيل، الامر الذي قادها الى العزلة في المحيط العربي. وقد ازداد التقارب بين الدولتين بعد مقتل السادات. وصعود حسني مبارك الذي اتخذ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تحرير LIBERALISATION النظام داخليا، وفك العزلة المصرية خارجيا، سواء من خلال التقليص من العلاقات الامتيازية مع الولايات المتحدة، او من خلال الانفتاح على الدول العربية في محاولة لارجاع بلاده الى حظيرة الصف العربي. وقد تجلى التعاون المصري الفرنسي عبر توحيد جهودهما لايجاد مخرج لحرب لبنان بواسطة المشروع المصري الفرنسي الذي قدم للامم المتحدة، والذي سنتحدث عنه لاحقا. كذلك فان زيارة ميتران الاخيرة للقاهرة (24 — 26 نوفمبر 1982) شكلت لبنة اخرى في صرح توثيق الاواصر بين الطرفين(74). وبتواز مع هذا التوجه الذي يخضع لمرغمات برغماتية صرفة، ثمة توجه آخر، وهو يستجيب للدوافع الايديولوجية للقيادة اليسارية، ويتمثل في محور «باريز — الجزائر»، وهذا شيء طبيعي اذا ادركنا ان الجزائر شكلت دائما عقدة بالنسبة للاشتراكيين. كما ان التجربة الاشتراكية الاقتصادية لهذه الدولة، التي حاولت ان تقدمها عن نفسها كمناهضة «للامبريالية» و «المناصرة لحركة التحرر» مارست دائما تأثيرا واعجابا في نفوس الاشتراكيين الفرنسيين. ويكفي ان نشير في هذا المجال الى تكثيف الاتصالات بين الدولتين على جميع المستويات(76)، وكذلك تعزيز التعاون بينهما في جميع المجالات في ظل شروط تبادلية افضل.

كما ظهر ذلك جليا في صفقة الغاز التي منحت الجزائر امتيازات مهمة الى حد انها اثارت جدلا ونقدا كبيرا بين الاوساط الفرنسية(76).

وكيفية موازية، استمرت فرنسا في تأكيد مواقفها ازاء القضية الفلسطينية وهكذا اعرب شيسون مرات متوالية، ان بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية في الاراضي العربية المحتلة التي يجب الجلاء عنها وفقا للقرار 242، والذي يظل مع القرار 338 وسيلة اساسية للتسوية. كما صرح الرئيس «ميتران» قبيل زيارته لاسرائيل، في حديث له مع احدى المجلات اليهودية الصادرة في باريز «انه لا علم له بأن في مواجهة اسرائيل مُحاورا آخر غير منظمة التحرير الفلسطينية...» وأضاف ان المفاوضات بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني لا يمكن ان تبدأ ما لم تتخل منظمة التحرير الفلسطينية عن البند الاول من ميثاقها الذي يدعو الى تدمير دولة اسرائيل(77).

وتأسيسا على ما سبق، فان الموقف الفرنسي ازاء القضية الفلسطينية تمركز حول ضرورة منح الفلسطينيين الحق في دولة غير انه امتنع دائما عن الاعتراف ب م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني مكتفيا باعتبارها منظمة محاربة، ينبغي اشراكها في مسلسل السلام.

وخلاصة القول، فان الحكومة الحالية برزت متقدمة عن سالفتها في تصورها الواضح لطبيعة الصراع في الشرق الاوسط وان كانت لم تستطع الذهاب بعيدا في هذا المجال. فماذا كان سلوكها في خضم الغزو الاسرائيلي للبنان ؟

ج ــ فرنسا وحرب لبنان

قبل تحليل الموقف الفرنسي، من المفيد ان نتعرض بايجاز لبعض الملابسات التي احاطت بالغزو الاسرائيلي لبيروت.

اولا : منذ البداية بدا واضحا، ان الاعتداء الاسرائيلي كان يستهدف تصفية المقاومة الفلسطينية، وقمع كل الأصوات الحرة في لبنان الذي ظل دائما ملجأ للفكر المضطهد والمقموع. ومن وراء ذلك اعادة ترتيب الاوضاع في لبنان كحلقة اخرى في مسلسل كامب ديفيد، تمر عبر اتفاقية مع لبنان، لتنتهي الى جر باقي دول المنطقة في هذا الاتجاه.

ثانيا : غير ان الصمود الذي واجهت به المقاومة الفلسطينية أساسا هذا التدخل الصهيوني اكد من جديد، رغم تحجيم دور الثورة الفسطينية، انه لا يمكن استئصال الوجود الفلسطيني، وان كان سيضطر الى اعادة النظر في بعض الممارسات، وعلى الاخص تفضيل العمل السياسي على الكفاح المسلح، واستثمار زخم التعاطف الذي عبر عنه الرأي العام

العالمي سواء منه الاميركي او الاوروبي، وحتى اليهودي سواء داخل اسرائيل أو خارجها، وخاصة بعد المجازر الرهيبة والمبيدة للشعب الفلسطيني، والتي ارتكبت بفظاعة في مخيمات صبرا وشاتيلا(78).

ثالثا : وغني عن البيان التذكير بأن الهجمة الصهيونية ليست حالة منفردة او حلقة منفصلة بل تندرج ضمن الهجمة الامبريالية الشاملة، والتي تقودها الولايات المتحدة في جميع الواجهات لتوطيد هيمنتها، وفرض «سلامها» على العالم(78).

رابعا : لقد ابانت الانظمة العربية، بكل تفريعاتها عن عجز مطبق في التصدي لهذه الهجمة الاسرائيلية. فلم تتعد ردود الفعل العربية مستوى التصريحات والتنديد في المحافل العربية والدولية(80) ويجدر بنا ان نتساءل حول اسباب غياب الاتحاد السوفياتي، وسكوته الرهيب ! فماذا فعلت هذه القوة، غير الاستكانة الى توجيه التنذير الى الولايات المتحدة وفرنسا من مغبة مشاركة قواتها في عمليات اجلاء الفلسطينيين من بيروت، مظهرة بذلك انزعاجها لكل حل مرتقب لا تساهم فيه(81). وفي اعتقادنا، ان تقاعس الاتحاد السوفياتي عن الاضطلاع بدوره كقوة عظمى، وعدم القيام بالتزاماته، لا يمكن ان يفسر الا بالازمة التي يتخبط فيها النموذج الروسي داخليا (الازمة الاقتصادية، مشكل الحريات وحقوق الانسان بصفة عامة) وخارجيا (التورط في افغانستان دون التوصل الى فرض الاستقرار، الازمة البولونية.. الخ..)

في ظل هذه الحقائق التي رافقت حرب لبنان، برزت فرنسا كقوة ذات رؤية واضحة لابعاد الصراع وتداخلاته المختلفة. وهكذا لم تتردد في تأكيد مواقفها المتمثلة في احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وادانة كل عدوان يستهدف سيادة لبنان، واستئصال الوجود الفلسطيني(82).

وقد تقاطب تحرك فرنسا على محورين اساسيين : فمن تجليات المحور الاول العمل على تطويق الغزو الاسرائيلي، وتمكين الفلسطينيين من مغادرة بيروت، مع الحفاظ على شرفهم وكرامتهم. وتبدى ذلك من خلال الاتصالات المكثفة التي اجراها بعض المسؤولين الفرنسيين مع الاطراف المعنية بالصراع(83)، ومساهمة قواتها في الاشراف، على الامن أثناء جلاء المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقد تزامن هذا التحرك مع صيغ متعددة، للتنديد بالغزو الاسرائيلي والتضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، في اوساط الرأي العام الفرنسي. أما المحور الثاني فقد ظهر في سعي فرنسا الحثيث الى توظيف هذه الاحداث، كمنطلق لايجاد حل شامل للنزاع في الشرق الاوسط. وفي هذا الشأن، نشير الى المجهودات التي بذلتها لدفع حلفائها الاوروبيين الى اتخاذ قرار يساير النهج الفرنسي(84). وعلى مستوى الامم المتحدة، حاولت فرنسا، باتفاق مع مصر، تقديم وثيقة عمل الى مجلس الامن تطالب بما يلي : «يعلن مجلس الامن ان حل المشكلة اللبنانية، ينبغي ان يساعد على فتح مسلسل من اجل اقرار سلام وأمن

تابتين في المنطقة، على أساس السلام من أجل جميع الدول والعدالة لجميع الشعوب. ولهذه الغاية يؤكد مجلس الامن لجميع الدول حقها في العيش في سلام وفقا لقراره 242، ويؤكد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، بكل ما يترتب عن ذلك من نتائج. ومن أجل هذا الهدف ينبغي الاخذ بعين الاعتبار تمثيلية الشعب الفلسطيني، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك(85).

وواضح ان السلوك الفرنسي كان يصب في مجرى اساسي، يرتكز على استيعاب الواقع الجديد، الذي افرزته حرب لبنان، للدفع في اتجاه تسوية شاملة تستند على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل(86). وغني عن البيان، ان النتائج السياسية التي تمخضت عنها هذه الحرب، ولاسيما «مشروع ريغان» حول السلام، الذي حول الولايات المتحدة من متواطئ مع اسرائيل الى وسيط يعمل من اجل سلام يتمركز حول اتفاقيات «كامب ديفيد»، وقرار مجلس الامن 242، بالاضافة الى الاعتراف ببعض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، دون تمكينه من انشاء دولة خاصة به(87)، وكذلك مشروع السلام الذي تمخضت عنه الجولة الثانية لمؤتمر القمة العربية بفاس، والذي سجل تحولا نوعيا في تصور القادة العرب لكيفية حل أزمة الشرق الاوسط، وذلك من خلال الاعتراف ضمنيا باسرائيل كما تشير الى ذلك النقطة السابعة من المشروع(88)، كل هذا ركز قناعات فرنسا القائمة اساسا على البحث عن مخرج لهذه المعضلة من خلال التفاوض بين الطرفين، ولاسيما بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وأهمية دورها، على الاقل دبلوماسيا في ديناميكية السلام في المنطقة(89).

خلاصات :

في ضوء عرضنا السالف يمكن استجلاء ما يلي :

1 ــ بالمقارنة مع السياسة السابقة، تتميز الممارسة الحالية بالوضوح والاقدام والشجاعة في الدفاع عن مبادئ تبلور، رغم نواقصها، حجم فرنسا ورغبتها في نهج سياسة متوازنة تعتمد على لغة واحدة، وتستبعد تلك الماركانتيلية الفجة، وان كانت لا تتهرب من التكيف مع اوضاع الواقع Situations de fait . وبالتالي كان من الممكن للعالم العربي ان يستثمر اكثر تواجد اليسار في السلطة، لولا ان اغلب الانظمة العربية بطبيعتها الحالية تظل عاجزة عن استقطاب مثل هذه التغيرات لتحقيق اهدافها في اتجاه التحرر والتقدم في جميع المجالات.

2 ــ خلافا للسياسة الماضية، التي ظلت تبرر كسياسة للسلطة Politique du pouvoirمفتقرة بذلك الى التراضي Consensus، فانه يمكن القول ان السياسة الراهنة هي

سياسة فرنسا Politique de la France . فاذا كانت القيادة الحالية مازالت تتخبط في صعوبات داخلية، فان الواقع يبين ان سياستها الخارجية الحالية، بوضوح اهدافها، قد استطاعت ان تضمن التفاف اغلب شرائح المجتمع الفرنسي حولها.

3 ــ على مستوى آخر، مازالت السياسة المتبعة حاليا، تدور في سياج الاهداف الكبرى لفرنسا، والتي لخصها الجنرال ديغول في مفهوم «الاستقلال الوطني»، وبذلك فهي تتعرض لكل مرغمات هذا الواقع، ولاسيما فيما يتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية. فاذا كان يبدو ظاهريا اتفاق فرنسا والولايات المتحدة حول طبيعة الصراع في الشرق الاوسط، فان ذلك لا ينفي وجود تناقضات بين الدولتين في تصورهما لآفاق حل الصراع العربي الاسرائيلي. ومما لا مراء فيه ان فرنسا، في ظل التفوق الامريكي، وامتلاكه حَلّ مفاتيح السلام في هذه الربوع، ان تقنع بدور ديبلوماسي، ممارسة بذلك سياسة امكانياتها.

4 ــ وان هذا الدور الديبلوماسي، مدعو للمزيد من التنامي والتعاظم، مع دخول المنطقة كلها في حقل المشاريع السلمية ومختبراتها. وهذا يقودنا الى التساؤل عما اذا كانت الديبلوماسية ستكرس مسارها السابق بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ام انها ستؤثر الابقاء على الوضع الراهن، والاكتفاء بالدفع في مجرى التقارب بين الاطراف المتصارعة كما تَوَدُّ ذلك الولايات المتحدة.

وصفوة القول، ان الديبلوماسية الفرنسية الراهنة تتأرجح بين جاذبية «الاستقلالية» وسحرها ومزالق الانتماء الى العالم الغربي الرأسمالي

الهوامش

1 ــ صحيفة LE MONDE عدد 3 /9/ 1982.

2 ــ لقد تم تصنيف فرنسا ضمن الدول الصديقة، وذلك عندما قررت الدول فرض الحظر البترولي على البلدان التي ساندت اسرائيل.

3 ــ تتواجد داخل الحزب الاشتراكي اربع تيارات وهي : تيار فرانسوا ميتران صاحب الاغلبية والذي يتزعمه حاليا «ليونيل جوسبان» الكاتب الاول للحزب، والتيار المعروف بمركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاشتراكية «سوبيس» وتيار «ميسيل روكار» الذي يتصف بالاعتدال والتعاطف مع رجال الاعمال الفرنسيين، واخيرا تيار «بيير موروا» الوزير الاول حاليا.

4 ــ نشير هنا الى الاسلوب الذي التجأت اليه الامبريالية الفرنسية، والمتمثل في العمليات الثلاثية، اي القيام بمشاريع في دول العالم الثالث، وذلك بمزج الاموال العربية والتيكنولوجيا الفرنسية واليد العاملة الرخيصة المتوفرة في تلك الدول، بمزيد من التفاصيل انظر : Jacques Couland : Le Moyen-Orient dans le réedeploiement des monopoles français. Pensée n° 212, Mai 1980 P. 52 et suite.

5 ــ حول هذه المفاهيم انظر دراسة امين هويدي : الصراع الاقليمي وعلاقته بالصراع العالمي ــ المستقبل العربي ــ عدد 41 ــ يوليوز 1982 ص 20 ــ 27

6 ــ في هذه الدراسة التي كانت ثمرة تفكير داخل وداية الابحاث والدراسات الاستراتيجية الفرنسية، طرح مجموعة

من الباحثين تحت اسم مستعار بعض التصورات المستقبلية للسياسة الفرنسية ازاء الشرق الاوسط، وهي الاقلمة، ثم بالنفط البترولي، وأخيرا الاحتراف. كذلك اقترحوا بعض التوجهات لهذه السياسة وتتمثل في التشجيع على ايجاد تسوية لنزاع الشرق الاوسط، والمساهمة في استقرار بعض دول المنطقة، والتخفيف من حدة الأزمات الداخلية، واخيرا التقليص من الاسباب الخارجية للاستقرار : مشكل الطاقة، حوار الشمال والجنوب، علاقات الشرق والغرب. انظر : Pierre Kléber : Le Moyen-Orient et la sécurité de la France. Politique étrangère n° 4, 1981 P. 905-916.

7 — Michel Fichet : La nécessaire politique du Général De Gaulle. Pensée nationale, n° 24, Sept-Oct 1979, P. 35.

8 — Martin Verlet : Reedéploiement, Intégration et Politique de crise. In l'impérialisme français aujourd'hui, Ed. Sociales 1977, Paris, P. 14.

9 — حول السياسة الخارجية للجمهورية الرابعة يمكن الرجوع الى : Alfred GROSSER : La Quatrième République et sa politique extérieure. Ed. du Seuil 1964.

وحول بعض القضايا الجزئية المرتبطة بالسياسة الخارجية لهذه الجمهورية انظر : Jacques FAUVET : La Quatrième République. Livre de Poche n° 3213, P. 412 et suite.

10 — حول هذا المفهوم راجع : Paul BOCCARA : Le Capitalisme monopoliste d'Etat. Sa crise et son issue. Ed. Sociales 1976.

11 — مباشرة بعد تولية السلطة في سنة 1958، وجه الجنرال ديجول في شتنبر من نفس السنة مذكرة سرية الى الرئيس الامريكي ايزنهاور والوزير الاول الانجليزي ماكميلان يطلب فيها اعادة النظر في هياكل تسيير الحلف الاطلسي. ويقترح بالاساس تشكيل قيادة ثلاثية، واعطاء الاوربيين حرية التحرك فيما يتعلق بالقضايا التي تهم قارتهم. ولاشك ان هذه المذكرة تكشف بوضوح عن رغبة ديجول الملحاحة، والمتمثلة في اعطاء فرنسا دورا قياديا. انظر نص هذه المذكرة وبعض التعليقات عليها في : Alfred GROSSER : Les Occidentaux, Ed. Fayard. 1978, P. 237-265.

12 — Alfred GROSSER : La Politique extérieure de la V^e République. Ed. Seuil 1965. P. 39 et suite.

13 — في نفس السياق تعكس هذه الاستراتيجية طموح فرنسا نحو القيام بدور نشيط وربط علاقات مع الدول ولاسيما الدول الاشتراكية. فقد تم التخلي عن استراتيجية درء الخطر الآتي من الشرق، وتبني هذه الاستراتيجية التي تمكن فرنسا من الدفاع عن ترابها وكذلك المحافظة على امن اوربا. لمزيد من التفاصيل انظر : Lothar RUEHL : La Politique militaire de la V^e République P.F.N.S.P. 1976.

14 — حول علاقة فرنسا بالحلف الاطلسي، ولاسيما الاسباب الكامنة وراء انسحابها، راجع اسماعيل صبري، مقالة فرنسا والحلف الاطلنطي، السياسة الدولية — عدد 5 يوليوز 1966 ص : 20 — 47.

15 — يظهر ذلك بالخصوص في العلاقات مع اغلب الدول الافريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، ولكنها رغم استقلالها ظلت مرتبطة باتفاقيات كرست واقع الهيمنة الفرنسية.

16 — يتعلق الامر بالدرجة الاولى، بالتداخل الذي كان موجودا بين المخابرات الاسرائيلية والفرنسية. فابتداء من سنة 1964 بدأت العلاقات بين الدولتين تأخذ حجمها الطبيعي، لتعرف تدهورا فيما بعد، للتوسيع في هذا الموضوع راجع : Claude CLEMENT : Israël et la V^e République. Ed. Olivier, 1978, ORBAN, P. 65 et suite.

17 — شهادة لوزير الخارجية الفرنسي الاسبق «موريس شومان» مذكورة في كتاب : Raymond TOURNOUX : Le feu et la cendre. Ed. Plon, Paris 1979, P. 331.

18 — بدأت البوادر الاولى مع طلب جمهورية مصر العربية من الأمين العام للامم المتحدة سحب القوات الاممية من غزة وشرم الشيخ، واقفال خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية الشيء الذي طرح ما سمي بحرية الملاحة انظر : نبية الاصفهاني : الديبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية. السياسة الدولية عدد 30 أكتوبر 1972 ص 71—72.

19 — La Politique étrangère de la France (textes et documents) Documentation française, 1^er semestre 1967, P. 110-114.

20 — Ibid

21 — Charles De Gaulle : Discours et messages, Vers le terme 1966-1969, Ed. Plon 1970, P. 252-255

22 — شحادة موسى : علاقات اسرائيل بدول العالم 67 — 1970. منظمة التحرير الفلسطينية — مركز الابحاث — بيروت 1971 ص 134 — 140.

23 — انظر دراستنا : تطور الموقف الفرنسي ازاء الصراع العربي الاسرائيلي منذ سنة 1967، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد — العدد 9 — النصف الاول من سنة 1981، وما تضمنته من اشارات مرجعية ص 46 ما يليها.

24 — حول فرنسا والامم المتحدة، انظر : نبية الاصفهاني — مرجع مشار اليه سابقا ص 75 — 76

25 — CEDETIM : L'impérialisme français, Petite Collection Maspero, 1978, P. 26-28

26 — شحادة موسى : مرجع مشار اليه سالفا. ص 155.

27 — Jacques BRUNEAU : Il y a dix ans. Les vedettes de Cherbourg. Le Monde 23/24 Déc. 1979

يؤكد الكاتب، الذي كان وقت وقوع الحادث واليا على منطقة «المانش» تواطؤ عناصر من الحكومة الفرنسية مع منظمي عملية اختطاف البوارج الخمسة.

28 — نبية الاصفهاني : موجع تم ذكره سالفا ص 91.

29 — حول هذه المسألة، انظر الدراسة القيمة للاستاذ عبد القادر القادري : الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير. المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد. العدد 7. النصف الاول من سنة 1980 — ص 93 — 96.

30 — Roy MACRIDIS : Indépendance et neutralité de la France. Le Modèle suisse in. Conflits et Coopération entre les états. Armand COLIN et F.N.S.F. 1973, P. 193-194.

31 — اسماعيل صبري مقالة : العلاقات الأوربية الامريكية وحرب اكتوبر 1973. السياسة الدولية — عدد 36 يناير 1974 ص 167.

32 — جلنار النمس : السوق الاوربية المشتركة والنزاع العربي الاسرائيلي. شؤون فلسطينية عدد 110 يناير 1981 ص 102.

33 — Marie Claude SMOUTS : Du Gaullisme au néo-atlantisme, in Politiques européennes dans la crise. P.F.N.S.P. Paris 1976, P. 96-102.

34 — Michel CHATELUS : Stratégies pour le Moyen-Orient, Galman-Levy, 1974.

35 — دراستنا المشار اليها آنفا ص : 41.

36 — انظر نص البلاغ الفرنسي الكويتي (1 مارس 1980) وبعض مقاطع تصريحات الرئيس الفرنسي في عمان، والبلاغ الفرنسي الاردني بتاريخ 9 مارس 1980 في كتاب : Charles St Prot : La France et le renouveau arabe. Ed. Copernic 1980, P. 209-211

37 — نص البيان الكامل منشور في مجلة السياسة الدولية عدد 36 يناير 1974 ص : 803.

38 — احمد صدقي الدجاني : الحوار العربي الاوربي، وجهة نظر عربية، معهد البحوث والدراسات العربية 1976 ص 25 — 37.

39 — احمد صدقي الدجاني : منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوربي. مركز الابحاث . م.ت.ف. 1979 ص 14 وما يليها.

40 — انظر استعراضا جزئيا لبعض سياسات الدول الأوربية ازاء الصراع العربي الاسرائيلي في : Dominique MOÏSI, L'Europe et le conflit israëlo-arabe, Politique étrangère n° 4/1980, P. 836-841

41 — Dominique MOÏSI - op cit p. 842

42 — حول بيان البندقية راجع : ناجي علوش : بيان القمة الاوربية حول الشرق الأوسط. دراسات عربية عدد 10 غشت 1980 ص 3 — 15.

43 — ناصيف حتى : الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوربية. المستقبل العربي عدد 39 — 1982 ص 4—22.

44 ــ داود تلحمي : البدار في فرنسا. منشورات القدس. بيروت 1979 ص 25.

45 ــ «الفرد دريفوس» هو ضابط يهودي فرنسي، حكم عليه في سنة 1894 بتهمة الخيانة العظمى على اساس انه سرب معلومات الى المانيا. الا انه تثبت فيما بعد انه بريئ، وان المذنب الحقيقي ابعدت عنه التهمة لانه غير يهودي. وقد نتج عن ذلك صراع قوي بين انصار دريفوس واعدائه. انظر داود تلحمي مرجع سابق ص 46.

46 ــ يقول «ليون بلوم» لقد لمست تأثير «وايزمان» على الآخرين من خلال «الهيمنة» الفكرية التي مارسها علي. ولم ارفض له شيئا. لم اكن اعرف شيئا عن الصهيونية عندما التقيت به. فجعلني اعرفها وكسبني الى جانبه. انظر : David LAZAR : L'opinion française et l'Etat d'Israël, 1945-1949, Calman LEVY 1972, P. 153.

47 ــ نفس المرجع ص 159.

48 ــ انظر نص الرسالة التي وجهها ليون لوم في هذا الشأن الى رئيس الحكومة في : Vincent AURIOL : Journal d'un septennat, Ed. Armand Colin P. 810.

49 ــ حول هذه القضية وتطوراتها،وكذلك تصريحات مختلف المسؤولين الفرنسيين نحيل القارئ الى الملف الذي خصصته مجلة «الشرق» الصادرة في باريز باللغة الفرنسية لهذه الأزمة، في عددها الاول 1957.

50 ــ حول انعكاسات ازمة السويس على القوى الكبرى انظر : Marcel COLOMBE : Orient Arabe et non engagement (tome II), Publications orientalistes de France, Paris 1973, P. 25-81. وكذلك : Pierre RONDOT : Destin du Proche-Orient, Ed. du Centurion, Coll. Le Poids du Jour, 1959, P. 197-205.

51 ــ عندما اسس «غي مولي» حكومته، عين الجنرال كاترو والمعروف بأفكاره الليبرالية كمقيم عام في الجزائر. الا انه خلال رحلته للجزائر (6 فبراير 1956) لشرح السياسة الاصلاحية التي كان يزمع القيام بها، واجهته احتجاجات ومظاهرات المعمرين الذين رفضوا اختيار «كاترو» في ذلك المنصب. فاضطر «غي مولي» الى التراجع، واستبدال الجنرال كاترو باحد الاشخاص المتعصبين للاستعمار الفرنسي وهو «روبير لاكوست» انظر : Paul ISOART : La guerre d'Algérie, in la Quatrième République. Actes du colloque de l'Université de Nice (20, 21 et 22 Janvier 1977) L.G.D.J. 1978, P. 440, 452.

52 ــ شحادة موسى : مرجع سابق ص 137.

53 ــ ولد «فرانسوا ميتران» الذي اصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في سنة 1981، في جارناك عام 1916. وبعد ان شارك في المقاومة ضد الاحتلال الالماني، اسس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حزبا ضم مجموعة من المقاومين تحت اسم الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة. مارس عدة مسؤوليات وزارية خلال الجمهورية الرابعة، حيث عين على التوالي، وزير القدماء المحاربين، فالاعلام، فمقاطعات ما وراء البحار والشؤون الاوربية، ثم الداخلية واخيرا العدل، ظل نائبا برلمانيا لمنطقة «النييفر» سواء في الجمعية الوطنية او مجلس الشيوخ منذ سنة 1946. عمل في سنة 1965 على تشكيل ائتلاف حزبي سمي بتعاهد المؤسسات الجمهورية، وذلك لمواجهة الجنرال ديغول في انتخابات 1965 التي استطاع فيها مرشح اليسار «ميتران» الحصول على 45% من الاصوات يمارس الرئيس ميتران الكتابة باستمرار، ويمكن ان نذكر من مؤلفاته : الانقلاب المستمر، نضيبي من الحقيقة، سياسة (عدة اجزاء)، الحب والزاؤون، المهندس والنحلة. هنا والآن. وكتبت حوله عدة مؤلفات نذكر من بينها : Thierry DESJARDINS : F. Mitterand, un socialiste gaullien, Ed. Hachette 1978.

C. MANCERON et B. PINGOND : F. Mitterand, l'homme, les idées, le programme du septennat. Ed. Flammarion, 1981.

54 ــ Jacques HUNTZINGER : La politique étrangère du Parti Socialiste, Politique étrangère n° 2, 1975, P. 177.

55 ــ داود تلحمي : القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية.
شؤون فلسطينية ــ دجنبر 1972. عدد 16 ص 84.

56 ــ جورج فرشخ : فرانسوا ميتران والقضايا العربية. منشورات المكتب العربي ــ باريز 1981 ص 119.

57 ــ فيصل دراج : الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية. نظرة تاريخية. شؤون فلسطينية . عدد 47 ــ يوليوز 1975 ص. 148.

58 ــ جورج فرشخ : مرجع مشار اليه سابقا ص 123 ــ 124.

59 ــ F. Mitterand : Ici et maintenant. Ed. Fayard, Livre de Poche n° 5528, P. 272.

60 ــ جورج فرشخ : نفس المرجع المذكور آنفا ص 158 ــ 159.

61 ــ Parti Socialiste : Le projet socialiste. Club socialiste du livre, 1981, P. 357.

62 ــ F. Mitterand, op cit, P. 277

63 ــ Op cit. P. 278.

64 ــ اذا كانت الحكومة الاسرائيلية قد ابتهجت لفوز الاشتراكيين بسبب التوتر الذي ساد العلاقات بين اسرائيل وفرنسا في عهد «جيسكار ديستانغ» فان المعارضة بزعامة شيمون بيريز «لم يكن في وسعها الا الترحيب بهذا الانتصار نظرا للروابط التي تربط الحزبين تاريخيا وعضويا من خلال الاممية الاشتراكية. اضف الى ذلك، ان المنظمات اليهودية في فرنسا اوصت اعضاءها بتصويت عقاب vote-sanction ضد «جيسكار» ونادت بالتصويت لصالح ميتران.

65 ــ غسان سلامة : فرنسا والعرب . سمات المرحلة الجديدة. المستقبل العربي ــ عدد 33 نوفمبر 1981 ص 27.

66 ــ انظر ما جاء في الحديث الذي ادلى به فرانسوا ميتران لواشنطون بوست والذي نشرته جريدة «لوموند» بتاريخ 81/6/19، وكذلك تصريحات كلود شيسون وزير الخارجيةفي هذا الشأن.

67 ــ انظر سويدان ناصر الدين : الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي الفرنسي وزيارة ميتران لاسرائيل. شؤون فلسطينية عدد 152 ابريل 1982 ص 140 ــ 151. وكذلك الملف الذي خصصته مجلة الدراسات الفلسطينية الصادرة بالفرنسية في باريز عدد 4 ــ 1982.

68 ــ اعلن ميتران في ندوته الصحافية مع احدى قنوات التلفزة الفرنسية بأن فرنسا لن تكون جديرة بتاريخها اذا عاشت منطوية على نفسها، ففرنسا لها رسالة ينبغي ان تقوم بها ليس فقط من اجل نفسها، ولكن ايضا من أجل اوربا والعالم. فعيون كثير من شعوب العالم ترنوا اليها كبريق من الامل، راجع نص الندوة الصحفية في Le Monde 26/9/81

69 ــ Paul BALTA : Les Orientations de la diplomatie française. Le Monde 27/5/1981

70 ــ مصطفى الجفال : فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية ــ شؤون فلسطينية عدد 116 يوليوز 1981 ص 42 ــ 43.

71 ــ سويدان ناصر الدين : مرجع مشار اليه سابقا ص 141.

72 ــ نفس المرجع

73 ــ Paul BALTA : Mittérand et les Arabes. Politique internationale n° 13. Automne 81. P. 43

74 ــ انظر الاستجواب الذي اجرته جريدة لوموند مع الرئيس حسني مبارك بتاريخ 82/11/24.

75 ــ يكفي ان نشير فقط الى الزيارة التي قام بها الرئيس ميتران الى الجزائر في نوفمبر 1981.

76 ــ لقد ترتب عن هذه الصفقة عجز في ميزان الاداءات الشيء الذي دفع الحكومة الى تعويضه جزئيا من ميزانية المفوضية الفرنسية للطاقة. وقد أثار ذلك انتقادات متعددة داخل المعنيين بالطاقة وتجلت بالخصوص في استقالة او ارغام احد المنصرفين على الاستقالة نظرا لموقفه الغير المساير للحكومة.

77 ــ سويدان ناصر الدين : مرجع مذكور سابقا ص 75.

78 ــ قامت مظاهرات ضخمة في تل ابيب ضد سياسة بيغن، وشارك فيها بعض اعضاء الكنيست الاسرائيلي، وبعض الشخصيات المتعاطفة مع الفلسطينيين والمناضلة من اجل السلم.

79 ــ انظر بعض تأملات عبد الصمد بلكبير : ملحمة بيروت، الثقافة الجديدة، عدد 24 ــ السنة السادسة 1982 ص 70 ــ 15.

80 ــ من بين التحليلات راجع : Paul BALTA : La surprenante paralysie du Monde Arabe. Le Monde 22/7/82

81 ــ André FONTAINE : Comment s'en débarrasser ? Le Monde 21/7/82

82 ــ خلال ندوة صحفية عقدها في العاصمة المنغارية، شبه العدوان الاسرائيلي باحدى المجازر التي ارتكبها الألمان

ضد منظمة أورادور "Ouradour sur Glane" والتي اصبحت مرجعا في تاريخ المجازر البشرية. كما اعلن في نفس الندوة ان انتصار اسرائيل لا يضع حلا دائما للمشكلة. انظر Le Monde du 12/7/82

83 ــ مثالا الجولة التي قام لها «فرانسيس غوتمان» الكاتب العام لوزارة الخارجية الفرنسية لبيروت والقدس وعمان ودمشق ابتداء من فاتح يوليوز 1982. وكذلك الاتصالات التي ما فتئ يقوم بها سفير فرنسا في بيروت «بول ماكهنري» Le Monde du 2/7/82 2/7/82

84 ــ يتعلق الامر بالقرار الذي اصدره المجلس الاوربي في يوليوز، والذي استنكر فيه العدوان الاسرائيلي على بيروت. وطالب بضرورة التوصل الى حل شامل يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين، ودعا الى اشراك م.ت.ف. في كل المفاوضات بهذا الشأن.

85 ــ النص الكامل لهذه الوثيقة موجود في جريدة «لوموند» 5/4 يوليوز 1982.

86 ــ اكد ذلك من جديد الرئيس ميتران خلال الاستجواب الذي اجرته معه جريدة «لوموند» ونشرته بتاريخ 82/11/24.

87 ــ ارتكز مشروع السلام الذي صادق عليه القادة العرب خلال مؤتمر فاس على المبادئ التالية :

1 ــ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في سنة 1967 بما فيها القدس العربية.

2 ــ تفكيك جميع المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967.

3 ــ ضمان ممارسة الشعائر والمعتقدات لجميع الديانات في الاماكن المقدسة.

4 ــ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض كل الذين لا يريدون العودة الى وطنهم.

5 ــ وضع الضفة الغربية وغزة تحت مراقبة الامم المتحدة لمدة لا تتجاوز بعض الشهور.

6 ــ يضمن مجلس الامن السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8 ــ يضمن مجلس الامن احترام هذه المبادئ.

89 ــ لم تكن باريز، احدى العواصم التي زارتها البعثة السياسية العربية لشرح مقررات مؤتمر فاس. فعلا استقبلت البعثة التي كان يرأسها الملك حسين من طرف الرئيس الفرنسي يوم 82/11/16.

الرباط في 28 نونبر 1982